﴿أَمَّا مَنِ ٱسۡتَغۡنَىٰ ۝٥ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ۝٦ وَمَا عَلَيۡكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ۝٧﴾ [عبس: 5 - 7]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قبلَها:

بعدَ العِتاب المُجمَل يأتي البيانُ المُفصَّل

لمّا عاتبَ المَولى الكريمُ النبيَّ ﷺ، وأنَّ المُعاتبَ فيه هو تركُ المؤمنِ الضَّعيف لأجلِ الحِرص على إيمانِ الكافرِ القويِّ بشكلٍ مُجمَلٍ؛ ناسَبَ أنْ يُفصِّلَ في شأنِهما وحالِهما، إذ التفصيلُ بعدَ الإجمال ألذُّ وأليقُ في الكلام وُصولاً إلى الكمال، قال البِقاعيُّ: "ولمّا ذكرَ العُبوسَ والتولّيَ عنهُ، فأفْهَما ضدَّهُما لمَن كانَ مُقبلاً عليهم، بيَّنَ ذلك فقالَ: ﴿أَمَّا مَنِ ٱسۡتَغۡنَىٰ﴾[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱسۡتَغۡنَىٰ﴾: (غني) أصلانِ صَحيحان؛ أحدُهُما يدلُّ على الكِفاية، والآخرُ صوتٌ[2]، يقالُ: غَنيْتُ بكذا عن غيرِهِ من بابِ (تَعِبَ)، إذا استغنيتَ به، والاسمُ الغُنية، فأنا غَنيٌّ. وغَنيَ من المالِ يَغنَى غِنَىً مثلُ رِضَىً، فهو غَنيٌّ، والجمعُ أغنياءُ[3]، فهو ما يُقابلُ الفقرَ، أي عدمُ الاحتياجِ، ومن مصاديقِهِ: الكفايةُ والإجزاءُ والتموُّلُ[4]. والمرادُ به في الآية: عدُّ الشخص نفسه غنيًّا في أمر يدلُّ عليه السياق؛ قول، أو فعل أو علم، فالسين والتاء للحسبان، أي حسب نفسه غنيًّا، وأكثر ما يستعمل الاستغناء في التكبُّر والاعتزاز بالقوَّة[5].

2) ﴿تَصَدَّىٰ﴾: (صدي) صَدَىً من بابِ (تَعِبَ): عَطِشَ، فهو

(1) البقاعي، نظم الدرر: 21/ 252.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (غني).
(3) الفيومي، المصباح المنير: (غني).
(4) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 7/ 290.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 107.

صدٍ وصادٍ وصَديان[1]، وتصدّى فلانٌ للشيءِ يَستشرفُهُ ناظِراً إليه[2]، فهو التظاهُرُ بأيِّ وسيلةٍ كانتْ؛ بقولٍ أوْ صوتٍ أوْ عمَلٍ أوْ تصفيقٍ أوْ تطوُّلٍ أوِ استشرافٍ أوْ تعرُّضٍ أوْ صيحة، و﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾: تختارُ التظاهُرَ بالقولِ والعملِ لجانبِ المُستغني مُشتغِلاً بهِ عمّنْ يَخشى[3]. فالمرادُ به في الآية: تَتَعرَّضُ وتُقبلُ مُهتمًّا بالمُستغني، وكأنَّك مُتعطِّشٌ للقائِهِ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

المَعنى: أمّا مَنِ استغنَى بقوَّتِه وتكبُّرِه وماله عن الإيمان، وعمّا عندَك من المعارفِ الَّتي يَشتمِلُ عليها القرآن، فأنتَ تُقبِلُ عليه حرصًا على إسلامِهِ، وليسَ عليك بأسٌ ووزرٌ ووَبالٌ في أنْ لا يتزكَّى ذلك المُستغني عن الإسلامِ حتى تهتمَّ بأمرِهِ، إنْ عليك إلّا البلاغ[4].

التبليغُ وظيفةُ الرّسول والله هو الهادي للوُصول

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ ﴿أَمَّا﴾ والغرضُ منها:

عبّرَ النظمُ الكريم بالحرفِ ﴿أَمَّا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ۝ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾؛ للدِّلالة على الشَّرطِ والتفصيل[5]؛ والغرضُ من الشَّرطِ بـ﴿أَمَّا﴾ المُتضمِّنةِ مَعنى (مهما) الدالّةِ على العُمومِ في الأشخاصِ والظّروف والأحوالِ؛ تعليقُ وقوعِ الجواب على وجودِ الشَّرط، وجعلُهُ مُلازِماً له ملازمةً تامّة؛ للدِّلالة على المُبالغة والحرصِ على تحقيقِ الجَواب بأيّةِ حالةٍ ومع أيِّ شخصٍ وفي أيِّ ظرفٍ كان، وبه يتحقّقُ العتابُ جرّاءَ ذلك الحرصِ القويِّ في التصدّي والإقبالِ على المُستغني، والتقديرُ: "(مَهْما يَكُنِ الَّذي اسْتَغْنَى فأنْتَ

من استغنى عن الله لم تنفعه موعظة

(1) الفيومي، المصباح المنير: (صدي).
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (صدي).
(3) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 6/ 226.
(4) الواحدي، التفسير البسيط: 23/ 215، والهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 123.
(5) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 123.

لَهُ تَصَدَّى)، أيْ (مَهْما يَكُنْ شَيْءٌ فالَّذي اسْتَغْنَى تَتَصَدَّى لَهُ)، والمَقْصودُ: أنْتَ تَحْرِصُ عَلَى التَّصَدّي لَهُ، فجُعِلَ مَضْمونُ الجَوابِ وهوَ التَّصَدّي لَهُ مُعَلَّقًا عَلَى وُجودِ مَنِ اسْتَغْنَى، ومُلازِمًا لَهُ مُلازَمَةَ التَّعْليقِ الشَّرْطيِّ عَلَى طَريقَةِ المُبالَغَةِ"[1]. والغرضُ من التفصيلِ الإبانةُ عمّا ينبغي أن يكون الحال مع المستغني عن الإيمان المُنصرِفِ عنه، فلا فائدةَ منَ التعرُّضِ له والإقبالِ عليهِ.

دلالةُ ﴿مَنِ﴾ ومَوقِعُها:

المُستغنونَ عن الإيمان يُصَدَّ عنهُم عندَ البَيان

عبّرَ النظمُ الكريم بلفظِ ﴿مَنِ﴾ الموصولةِ في قولِهِ تعالى: ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ۝ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾؛ للدِّلالةِ على العُموم الصّادق على كلِّ مُستغنٍ عن اللّه تعالى وآياته، ويدخل فيه دخولًا أوَّليًّا القوم الَّذين كانوا مُجتمعينَ عندَه ﷺ، و﴿مَنِ﴾ موقعُها مُبتدأ مثلُ (زيد) في قولنا: (أمّا زيدٌ فمنطلِقٌ)، وأصلُهُ: (مهما يكُن شيءٌ فزيدٌ منطلقٌ)، فهو مُكوّنٌ من مُكوّنات الجملة الاسميَّة الواقعةِ جوابَ الشّرط، قُدِّمَ وجُعلَ مبتدأً معلَّقاً الجوابُ على وجودِهِ؛ للدّلالة على المبالغةِ والحرصِ على تحقيقِ الجوابِ[2].

دلالةُ الفعلِ ﴿ٱسْتَغْنَىٰ﴾ مادّةً وصيغةً:

مِنْ أوهامِ الكافرين حُسبانُهم الاستغناءَ عن الله والدّين

عبَّر النظم الكريم بفعلِ (الاستغناء) في قولِهِ تعالى: ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ۝ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾؛ للدِّلالة بمادّتِه على عدمِ الاحتياجِ وحصولِ الكفايةِ له عن اللّه ودينِهِ سواء بالمالِ أوْ بالعزِّ أوْ بالعقلِ أوْ بالعلْم، وبصيغتِهِ الماضية على وقوعِ ذلك الاستغناءِ منه على سبيلِ القَطْعِ بالحصول لا على سبيلِ الفَرض والاحتمال، وأفادَتِ الصّيغة المزيدةُ بالسّين والتاء دلالةَ الحُسبان المتفرّعةَ عن الطَّلب، قال ابنُ عاشور: "والاسْتِغْناءُ: عَدُّ الشَّخْصِ نَفْسَهُ غَنيًّا في أمْرٍ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 107.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 107.

يَدُلُّ عَلَيْهِ السّياقُ؛ قَوْلٌ أوْ فِعْلٌ أوْ عِلْمٌ، فالسّينُ والتّاءُ لِلْحُسْبانِ، أيْ حَسِبَ نَفْسَهُ غَنِيًّا، وأكْثَرُ ما يُسْتَعْمَلُ الِاسْتِغْناءُ في التَّكَبُّرِ والِاعْتِزازِ بالقُوَّةِ"[1]؛ لأنَّ مَن طلب الغِنى وسعَى إليه حَسِبَ نفسَهُ مُستغنياً عمّا يُكمِلُه ويُتمِّمُه. بقي أنَّ بعضهم فسّر ﴿ٱسْتَغْنَىٰ﴾ بـ(أثرى)، فيكونُ المعنى: (أمّا مَن أثرى فأنت له تصدّى)، ممّا يفيد أنَّ سرَّ إقبالِ النبيِّ ﷺ على المُشركين بالنُّصح لأجلِ ثرائِهم، وأنَّ إعراضَهُ عن ابنِ أمِّ مكتوم لفقره، وذلك لا يليقُ بالكمالِ النبويِّ أولاً، ولا يدلُّ عليه النظمُ ثانياً؛ إذ سرُّ الإقبال المفهوم من النظم الأهميّةُ للدَّعوة، التي اعتقدَها النبيُّ ﷺ في جانبِ المشركين، وقلّتُها في جانبِ ابن أمِّ مَكتوم. فالمُرادُ بـ ﴿مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ﴾ هُنا: "مَنْ عَدَّ نَفْسَهُ غَنِيًّا عَنْ هَدْيِكَ بأنْ أعْرَضَ عَنْ قَبولِهِ؛ لِأنَّهُ أجابَ قَوْلَ النَّبيءِ ﷺ لَهُ: (هَلْ تَرَى بما أقولُ بَأْسًا؟) بقَوْلِهِ: (لا والدماءِ...) كِنايَةً عَن أنَّهُ لا بَأْسَ بِهِ يُرِيدُ، ولَكِنّي غَيْرُ مُحْتاجٍ إلَيْهِ، ولَيْسَ المُرادُ بـ﴿مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ﴾ مَنِ اسْتَغْنَى بالمالِ؛ إذْ لَيْسَ المَقامُ في إيثارِ صاحِبِ مالٍ عَلَى فقيرٍ"[2].

دلالةُ جملةِ الصِّلةِ ﴿ٱسْتَغْنَىٰ﴾:

تعليقُ التصدّي بالاستغناءِ الوهميّ

عبَّر النظم الكريم بالجملةِ الفعليّة ﴿ٱسْتَغْنَىٰ﴾ صلةً للموصولِ في قولِه تعالى: ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ۝٥ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾؛ للدِّلالة على تحديدِ سرِّ العتاب في التصدّي للمذكورين؛ إذ اللّائقُ بحالِ المُستغنينَ الصدُّ عنهم لا التصدّي لهم والإقبال عليهم، وتركُ المحتاج للتعلُّم والتزكّي والتذكّر. والظاهر أنَّ النبيَّ ﷺ قد لمسَ منهم استغناءً عمّا يقول، ومع ذلك حرصَ على الإقبالِ والتعرُّض لدعوتهم مُنصرفاً عن تعليمِ ابنِ أمِّ مكتوم، لعلَّهم يؤمنونَ ويُذعنون وتظهرُ لهم حاجتُهُم لهذا الدّين القويم.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 107.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 107.

دلالةُ (الفاء) والغرضُ منها:

التصدّي بالنُّصحِ للمُستغنين لإقامةِ الحُجَّة عليهم بيَقين

عبّر النظمُ الكريم بـ(الفاء) في قولِهِ تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾؛ للدِّلالة على جوابِ الشَّرط؛ والتقديرُ: (مهما يكنْ شيءٌ فالمُستغني أنتَ له تتصدَّى)؛ وبسببِ إرادة المبالغةِ والحصرِ الادِّعائي عندَ التعليق قدّمَ مدخولَها وجعلَهُ شَرْطاً يتحقّقُ الجوابُ بوجودِه، ولمّا كان وجودُهُ أمراً محقّقاً فيتحقّقُ الجواب والتصدّي المذكور، وهو مناطُ العِتاب؛ لأنَّ اللّائق بالمستغني الصّدودُ عنه لا التصدّي له، لكنَّ النبيَّ الكريم ﷺ لمّا لمسَ منهُم الاستغناء وأنّه محضُ توهُّم أرادَ إزالتَهُ وحرصَ عليه فانصرفَ عن ابنِ أمِّ مكتومٍ، وعوتبَ مع ذلك على هذا الانصرافِ والإعراضِ والعُبوسِ.

نكتةُ إظهارِ ضميرِ الخِطابِ (أنت):

التقوّي والاختصاصُ في الخطاب دالّانِ على مَناطِ العِتاب

أظهرَ النظمُ الكريم ضميرَ المُخاطَبِ في قولِهِ تعالى: ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ۝ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾، ولم يقُل: (فالمُستغني تَصدَّى له) إمّا للتقوّي أوْ للاختصاص، وفي كلٍّ منهُما ملمَحٌ بلاغيٌّ عجيب، عبَّرَ عنه ابنُ عاشور بقولِهِ: "والإتْيانُ بضَميرِ المُخاطَبِ مُظْهَرًا قَبْلَ المُسْنَدِ الفِعْليِّ دونَ اسْتِتارِهِ في الفِعْلِ يَجوزُ أنْ يَكونَ لِلتَّقَوّي؛ كَأنَّهُ قيلَ: (تَتَصَدَّى لَهُ تَصَدّيًا)، فمَناطُ العِتابِ هوَ التَّصَدّي القَويُّ. ويَجوزُ أنْ يَكونَ مُفيدًا لِلاخْتِصاصِ، أيْ فأنْتَ لا غَيْرُكَ تَتَصَدَّى لَهُ، أيْ ذَلِكَ التَّصَدّي لا يَليقُ بكَ، وهَذا قَريبٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مِثْلُكَ لا يَبْخَلُ)، أيْ لَوْ تَصَدَّى لَهُ غَيْرُكَ لَكانَ هَوْنًا، فأمّا أنْتَ فلا يَتَصَدَّى مِثْلُكَ لِمِثْلِهِ، فمَناطُ العِتابِ هوَ أنَّهُ وقَعَ مِنَ النَّبيءِ ﷺ في جَليلِ قَدْرِهِ"[1].

دلالةُ تقديمِ الجارِّ والمَجرورِ ﴿لَهُۥ﴾:

الحَصْرُ الادِّعائيّ يدلُّ عليه الظّرفُ الحاليّ

قدّمَ النظمُ الكريمُ الجارَّ والمجرورَ ﴿لَهُۥ﴾ في قولِهِ تعالى:

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 108.

﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾؛ للدِّلالة على الاختصاصِ والانحصارِ الادّعائيِّ للمُبالغة، أي حصرُ صفةِ التصدّي في الموصوفِ ﴿لَهُۥ﴾ مع أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يتصدَّى في دعوتِهِ المُباركة للمذكورينَ وغيرِهم، لكنَّ انصرافَهُ في ذلك الظّرف عن ابنِ أمِّ مكتوم وإقبالَهُ عليهم؛ صارَ كأنّه مُتصدٍّ لهم دونَ غيرِهم، وذلك المعنى يُقوّي إرادةَ الاختصاصِ في تقديمِ الضَّمير المَخاطب (أنت) على خبرِهِ الفعليِّ ﴿تَصَدَّىٰ﴾ على إرادةِ التقوّي في الحُكْم والتأكيدِ لهُ.

دلالةُ الفعلِ ﴿تَصَدَّىٰ﴾ مادّةً:

صَـدى الـصّـوت وشـدّةُ العَطَش يَـسـتـلـزمـان المـواجـهـةَ والإقبالَ بشَغَف

عبّرَ النظمُ الكريم بالفعلِ المُضارع ﴿تَصَدَّىٰ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾؛ للدِّلالة بمادّتِهِ على التعرُّضِ والإقبالِ عليه بالوجهِ: "ونحوُ هذا قال الزجّاج: أنتَ تُقبِلُ عليه، وقال أبو عبيدة: ﴿تَصَدَّىٰ﴾ تتعرّضُ، وقال أبو الهيثم: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ معناه: تتعرّضُ له، وتميلُ إليه، وتُقبِلُ عليه، يقالُ: تصدَّى فلانٌ لفلان يَتصدّى، إذا تعرَّضَ له، وهو ما استقبلَكَ فصارَ قُبالَتَك"[1]، وذلك لأنّ أصلَ التصدّي إمّا مِن مُقابلةِ الشّيءِ مُقابلةَ الصَّدى، أي: الصَّوت الراجعِ منَ الجبَل"[2] أوْ منَ التعرُّضِ للشّيءِ على حرصٍ كتعرُّضِ الصَّديانِ للماء؛ أي: العَطْشان. وعن بعضِهم: أصلُ تصدَّى تصدَّدَ مِنَ الصّدَد، وهو ما استقبلَكَ وجاءَ قُبالتك، فأُبدلَ أحدُ الأمثال حرفَ علّة"[3]، أي: "فأنتَ له تتصدَّى وتتهيَّأ له وتتعرّضُ بالإقبالِ عليه والاهتمامِ بإرشادِهِ واستصلاحِهِ دونَ الأعمى، وفيهِ مَزيدُ تنفيرٍ له ﷺ عن مُصاحبتِهم"[4]. وذهبَ الشّوكاني إلى تفسيرِ (التصدّي) بلازمِ التعرُّضِ والإقبالِ بالوجهِ وهو الإصغاء، فقالَ:

(1) الواحدي، التفسير البسيط: 23/ 214.
(2) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 294.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 123.
(4) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 123.

"أيْ: تُصْغي لِكَلامِهِ، والتَّصَدّي: الإصْغاءُ، وفي هَذا مَزيدُ تَنْفيرٍ لَهُ ﷺ عَنِ الإقْبالِ عَلَيْهِمْ والإصْغاءِ إلَى كَلامِهِمْ"[1].

دلالة الفعل ﴿تَصَدَّىٰ﴾ صيغةً:

تزاحُمُ المَعاني ناشئٌ عن إعجازِ المَبَاني

عبّرَ النظمُ الكريم بالفعلِ المُضارع ﴿تَصَدَّىٰ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾؛ للدِّلالة بصيغتِهِ المضارعيّةِ على الاستمرارِ في عمليّةِ التهيُّؤِ والإقبالِ عليهم بوجهِهِ الشَّريف، ويفيدُ بدلالةِ الفَحوى الاستمرارَ في التشاغُلِ والإعراضِ عن ابنِ أمِّ مَكتوم، وهو من مَناطات العِتاب أيضاً. كما تدلُّ صيغةُ (التفعُّل) على الزّيادة والمُبالغة في ذلك الإقبالِ والاستعداد، مع تحصيلِهِ بعنايةٍ على سبيلِ التدرُّج والارتقاء، وعلى المُطاوعة أيضاً؛ إذ لمّا أقبلوا إليه وتعرَّضوا له استجابَ فتعرَّض لهم واستعدَّ لنُصحِهم وتوجيهِهم، وذلك من عاداتِ وشيَمِ الكِرام.

تعدُّدُ القراءاتِ في ﴿تَصَدَّىٰ﴾:

الإقبالُ والتصدّي دليلُ الحِرصِ على الدَّعوةِ مِنَ النبيّ

قرأ الجمهورُ ﴿تَصَدَّىٰ﴾ بفتحِ التاءِ وتخفيفِ الصّاد على أنَّ (تاءَ) المضارعةِ أو تاءَ المُطاوعةِ محذوفةٌ، والحذفُ للتخفيف، قال الزّجّاج: والأصلُ: (تتصدّى)، ولكنْ حُذفتِ التاءُ الثانيةُ لاجتماعِ تاءَين.

وَقَرَأَ نافِعٌ وابْنُ كَثيرٍ وأبو جَعْفَرٍ ﴿تَصَّدَّىٰ﴾ بفَتْحِ التّاءِ وتَشْديدِ الصّادِ عَلَى إدْغامِ إحْدَى التّاءَيْنِ في الصّادِ[2]. والمَعنى أيضاً: تتصدَّى، إلّا أنَّ (التاءَ) أُدغمتْ في (الصّاد)؛ لقربِ مخرجِ التاءِ منَ الصّاد. وعلى كلا القراءتين يتحقّق التخفيفُ المناسِبُ للتصدّي بالطريقةِ المَعقولة[3].

دلالةُ المَجازِ المُرسَلِ في ﴿تَصَدَّىٰ﴾:

شدّةُ الإقبالِ دالٌّ على الحرصِ في الانتِشال

عبّر النظمُ الكريم بفعلِ (التصدي) في قولِهِ تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ

(1) الشوكاني، فتح القدير: 5/ 463.
(2) الحنبلي، فتح الرحمن: 7/ 284.
(3) الحنبلي، فتح الرحمن: 7/ 284.

تَصَدَّىٰ﴾؛ للدّلالةِ على الإقبالِ الشَّديد؛ إذ يلزمُ منَ التعرُّض للشيءِ الإقبالُ عليه والتسبُّبُ عنه، فيكونُ من تسميةِ المسبَّبِ باسمِ سببِهِ ومَلزومِهِ، والغرضُ من التجوُّزِ بيانُ شدّةِ الإقبالِ النبويّ وقوّتِهِ وحرصِهِ ﷺ على انتشالِ الكُفّار من أوهامِهِم الاستغنائيَّةِ عن الله تعالى. قالَ ابن عاشور: "والتَّصَدّي: التَّعَرُّضُ، أُطْلِقَ هُنا عَلَى الإقْبالِ الشَّديد مجازًا"[1].

دلالةُ الطِّباق في ﴿تَصَدَّىٰ﴾:

شـــدّةُ الإدبـــار تقابِلُها شـدّةُ الإقبال

عبّرَ النظمُ الكريم بأسلوبِ (الطِّباق) الخفيِّ في قولِهِ تعالى: ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ۝ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾؛ إذ بينَ الاستغناءِ والتصدّي تضادٌّ خفيٌّ؛ إذ يلزمُ منَ الاستغناءِ عنِ الشَّيء عدمُ الإقبالِ عليه، فيكونُ بينهُما تضادٌّ، والغرضُ منه بيانُ شدّةِ الكُفر في الإعراضِ عن دينِ الله، وشدّةِ إقبالِ النبيِّ في إنقاذِهم من أدرانِ الكُفر والشِّرك باللهِ إلى دَوحةِ النَّجاة والفَلاح.

دلالةُ (الواوِ) في ﴿وَمَا عَلَيْكَ﴾ والغرَضُ منها:

الـرّفـقُ بالنبيِّ الـكـريـم دليـلُ الـحُـبِّ الإلـهـيِّ العَظيم

اختلفَ المُفسِّرون في دلالةِ (الواو) في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾؛ فمنهم مَن جعلَها دالّةً على الاعتراض، وتكونُ جملتُها: "مُعْتَرِضَةً بَيْنَ جُمْلَةِ ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ﴾ وجُمْلَةِ: ﴿وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ﴾"[2]، والغرضُ من الاعتراضِ رفعُ المَسؤوليّة والإصرِ عنِ النبيِّ ﷺ في تحقُّق إيمانِهم، وأنَّ وظيفتَهُ مجرّدُ التبليغ دونَ الهدايةِ الفعليَّة، إذ تلك الهداية بمشيئة الله تعالى وقدرتِهِ، فهي دالّةٌ على شفقةٍ ومحبّةٍ قلبيّةٍ يحسُنُ إيرادُها بعد الخطابِ العِتابيِّ له ﷺ. ومنهم مَن جعلَها دالّةً على الحال، والجملةُ حاليّةٌ من فاعلِ ﴿تَصَدَّىٰ﴾، والتقدير: (تتصدّى حالَ كونك مَرفوعاً عنك البأسُ

(1) ابن الجزري، النشر: 2/ 398.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 108.

في عدم تزكيةِ المُستغني عن الله بالإسلام)، أي: تتصدّى وأنتَ غيرُ مُؤاخَذٍ على عدمِ اهتدائِهِ، قال الطّيبيُّ: "والجملةُ حالٌ مُقرّرةٌ لجهةِ الإشكال"[1]، والإنكارِ وهو الاهتمامُ بأمرِ المُستغني والإعراضُ عن المُتزكّي، قال أبو السّعود: "وليسَ عليكَ بأسٌ في أنْ لا يتزكّى بالإسلام، حتَّى تهتمَّ بأمره وتُعرضَ عمَّن أسلمَ، والجملةُ حالٌ من ضميرِ ﴿تَصَدَّىٰ﴾"[2]. "وفيه إشارَةٌ إلَى أنَّ الجُمْلَة الحاليّة للتنبيهِ عَلَى أنَّ ذلك الحرصَ ليس بواجبٍ عليه؛ فما الدّاعي إلَى الإعراضِ عمَّن أسلمَ، وأنَّ التزكيةَ حَقيقَةً فعلُ اللّه تَعالَى"[3]. والذي يترجّحُ لدينا أنَّها اعتراضيّةٌ، أُريد بها رفعُ المؤاخذةِ عنِ النبيّ ﷺ، وبيانُ وظيفتِهِ الحقيقيَّة وهي التبليغُ. كما أنّ جعلَها اعتراضيّةً يتناسبُ معَ كونِ (ما) نافيةً أوِ استفهاميّةً، بخلافِ تأويلِ الحاليَّة؛ فإنّهُ مُنحصِرٌ بكونِها استفهاميَّة إلا بتكلُّفِ تقديرِ القولِ المحذوفِ.

دلالةُ (ما) والغرَضُ مِنها:

النّفيُ والاستفهام يرفَعانِ الإصرَ عن كاهِلِ سيّدِ الأنام

عبّر النظمُ الكريمُ بـ(ما) في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾؛ للدلالة بها إمّا على **النّفي**، فهي حرفٌ نافٍ لا محلَّ لها من الإعرابِ، والجملةُ خبريّةٌ: "و﴿عَلَيْكَ﴾ خَبَرٌ مقدّمٌ، والمبتدأُ ﴿أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾، والمَعْنَى: عَدَمُ تَزَكّيهِ لَيْسَ مَحْمولًا عَلَيْكَ، أيْ لَسْتَ مُؤاخَذًا بعَدَمِ اهْتِدائِهِ حَتَّى تَزيدَ مِنَ الحِرْصِ عَلَى تَرْغيبِهِ في الإيمانِ ما لَمْ يُكَلِّفْكَ اللّه بِهِ، وهَذا رِفْقٌ مِنَ اللّه برَسولِهِ ﷺ"[4]، وذهبَ البيضاويُّ إلى أنَّ اسمَها محذوفٌ؛ لدلالةِ الجارِّ والمجرورِ ﴿عَلَيْكَ﴾ عليه، وجعلَ ﴿أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾ مُتعلِّقاً بعدَ تقديرِ (في) بالاسمِ المحذوفِ، والتقديرُ: "وليس عليكَ بأسٌ في أنْ لا يتزكّى بالإسلام؛ حتَّى يَبعثَكَ الحرصُ على

(1) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 294.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 9/ 108.
(3) حاشية القونوي وابن التمجيد على تفسير البيضاوي: 20/ 90.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 108.

إسلامِهِ إلى الإعراضِ عمَّن أسلمَ"[1]. قال القونويّ: "وقد مَرَّ مرارًا أنَّ السَّعي في إزاحةِ الشِّرك إعلاءُ الدين، والإعراضُ عمَّن أسلمَ في ذلك المجلسِ لا يوهِمُ الإعراضَ بالكليَّة، وهو المنوعُ عنه، لكنْ لعُلوِّ منصبِهِ عن ذلك الإعراضِ ممّا لا يناسبُهُ ﷺ؛ لما عرفتَهُ مِن أنَّ حسَناتِ الأبرار سيّئاتُ المُقرَّبين"[2].

أو على **الاستفهام**، فهي حينئذٍ اسمٌ مبتدأٌ، خبرُها متعلَّقُ الجارِّ والمجرور: "فقد جعلَها الزجّاجُ استفهاميّةً، أي: أيُّ شيءٍ عليك في أنْ لا يُسلِمَ مَن تدعوهُ إلى الإسلام؟"[3]، فإنَّهُ: "لَيْسَ عَلَيْكَ إلّا البَلاغُ، فلا تَهْتَمَّ بأمْرِ مِنْ كانَ هَكَذا مِنَ الكُفّارِ"[4]، وهو اختيارُ أبي حيان، فتكونُ: "(ما) استفهاميّةً للإنكار مبتدأً، و﴿عَلَيْكَ﴾ خبرَها، و﴿أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾ منصوباً بنزعِ الخافِض، والجارُّ والمجرور متعلّقٌ بما تعلَّق به ﴿عَلَيْكَ﴾؛ أعني: الاستقرار، والجملة حينئذٍ جملةٌ إنشائيّةٌ لا محلَّ لها من الإعراب"[5]. وأوردَهُ أبو السُّعود بصيغةِ التمريض: "وقيل (ما) استفهاميّةٌ للإنكار، أيْ: أيُّ شيءٍ عليكَ في أنْ لا يتزكّى، ومآلُهُ النّفيُ أيضاً"[6]. قال البِقاعيُّ: "ويجوزُ أنْ يكون استفهاماً، أي: وأيُّ شيءٍ يكونُ عليك في عدمِ تزكّيه، وفيهِ إشارةٌ إلى أنَّه يجبُ الاجتهادُ في تزكيةِ التابعِ الَّذي عُرِفَ منهُ القَبول"[7].

دلالة الاستعارةِ في قوله ﴿عَلَيْكَ﴾:

عبّر النظمُ الكريم بحرفِ الجرِّ (على) في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾؛ للدِّلالة على الاستعلاءِ المجازيِّ؛ إذ عدمُ التزكّي

نفيُ الحَرَج والمُؤاخذة لتحديدِ واجباتِ الدّاعية

(1) البيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 286.
(2) حاشية القونوي وابن التمجيد على تفسير البيضاوي: 20/ 89.
(3) الطيبي، فتوح الغيب: 16/ 294.
(4) الشوكاني، فتح القدير: 5/ 463.
(5) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 142.
(6) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 9/ 108.
(7) البقاعي، نظم الدرر: 21/ 255.

أوِ الحرجُ لا يكونانِ مُستعليينِ حقيقةً؛ فيكونُ قرينةً على الاستعارةِ المكنيّة وذلك بتشبيهِ الحرَجِ والبأسِ والضّرَرِ بأمرٍ حسيٍّ، ثمَّ حُذِفَ وأُبقي من خواصِّهِ حرفُ الاستعلاءِ؛ للدّلالةِ على شدّةِ التمكُّن.

نكتةُ تقديمِ الخبرِ ﴿عَلَيْكَ﴾ على المُبتدأ:

الحصرُ والاهتمام لرفعِ اللّوْمِ عن النبيّ الهُمام

قدّمَ النظم الكريمُ الجارَّ والمجرور ﴿عَلَيْكَ﴾ على المبتدأ ﴿أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾؛ للدِّلالة على الحصرِ؛ أي إنَّ عدمَ تزكيتِهم ليس عليك بل عليهِم، فهم المُؤاخَذونَ المُتضرِّرون منهُ وحدَهم. ولو قُدِّرَ اسمُ (ما) محذوفاً كما قدّرهُ البيضاويّ بقولِه: (ولا عليكَ بأسٌ في أنْ لا يَزكّى) يكونُ التقديمُ للاهتمام دونَ الحصر؛ إذ التقديمُ لئلّا يُفصَلَ بينَ الاسمِ ومَعمولِهِ بالخبر[1].

دلالةُ ﴿أَلَّا﴾ والغرضُ منها:

عدمُ مُؤاخذةِ النبيِّ الكريم بشكلٍ مُحقّقٍ ومتين

عبّرَ النظمُ الكريم بـ﴿أَلَّا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾ المركَّبة مِن (أن) المصدريَّة و(لا) النّافية؛ للدّلالة على عدمِ مؤاخذةِ النبيِّ الأكرم ﷺ على عدمِ تزكيةِ الكافرينَ في الحالِ والاستقبال، لأنَّ (أن) المصدريَّة تؤوّل هي وما بعدَها بمصدر، و(لا) النافية الداخلةُ على المضارعِ تَنفي الحدثَ في الحال والاستقبال، وإنَّما عبَّر النظم بالمصدرِ المؤوَّل دونَ الصَّريح؛ لما فيه من تحقيقِ ثبوتِ الفعل لارتباطِهِ بالزَّمن، فتكونُ دلالة الحدثِ في الفعل أقوى منها في المصدرِ، ممّا يفيدُ عدمَ ثبوتِ التزكية على سبيلِ التحقُّق.

دلالةُ الفعل ﴿يَزَّكَّىٰ﴾ مادّةً وصيغةً:

النّبيُّ المُزكّي للقُلوب فيهِ السُّموُّ والارتقاءُ المَرغوب

عبّر النظمُ الكريمُ عن فعلِ (التّزكية) مُضارِعاً في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾؛ للدِّلالة بصيغتِهِ المضارعة على انتفاءِ التّزكية على سبيلِ التجدُّدِ الاستمراريِّ، وللدِّلالة بمادّتِه على التطهُّرِ من

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 20/ 89.

الشَّرك والآثام والتّنقية من المعاصي بالإيمانِ والاقتداءِ بالنبيّ الَّذي يُزكّي النفوسَ ويطهِّرها، ففيهِ إشارةٌ إلى أنَّ هذه الدّعوةَ الَّتي عليها النبيُّ ﷺ تُزكّي القلوبَ وتسمو بالأرواح والأبدان، واختيار الصّيغة الدالّة على (التفعُّل)؛ للدِّلالة على حصولِ التزكّي على سبيلِ التدرُّجِ والارتقاء، معَ المطاوعةِ لفعلِ المزكّي ﷺ.

الغرضُ من الخبرِ في ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾:

تحقيرُ شأنِ الكافرين والاستهانةُ بأحوالِ المُكذِّبين

أخبرَ النظمُ الكريم عن عدمِ الحَرَج على النبيِّ ﷺ في عدمِ إيمانِ الكافرينَ، وذلك في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾؛ للدِّلالة على التحقيرِ من شأن الكفّار، والحضِّ على الإعراضِ عنهم وتركِ الاكتراث بأحوالِهم والاستهانةِ بمَن أعرضَ منهم، قال مجير الدين الحنبليُّ: "ثم قالَ تعالى مُحقِّراً لشأنِ الكفّار: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾ أي: وما يضرُّك أنْ لا يفلِحَ؟ إنْ عليك إلّا البلاغ، وهذا حضٌّ على الإعراضِ عن أمرِهم، وتركِ الاكتراثِ بهم"(1)، وقالَ الهرريُّ: "وفيهِ استهانةٌ لَمَنْ أعرضَ عنه، وتحقيرٌ لأمرِهِ، وحضٌّ على الإعراضِ عنهُ، وتركُ الاهتمامِ به"(2).

❁ الفروقُ اللُّغويَّة:

(اِستغنَى) و(أثرى):

الاستغناءُ أعمُّ منَ الإثراءِ من وجهٍ

الثّروةُ: كثرةُ المال، وأثرى إثراءً استغنَى، والاسمُ منهُ الثراءُ(3)، قالَ الأصمعيُّ: ثرا المالُ يثرو: كَثُر، وثرا القومُ يَثرون: كَثُروا ونَمَوا، وأثرى القومُ: كثُرتْ أموالُهُم(4)، فيختصُّ الإثراءُ بالكثرةِ والوفرةِ الماليَّة، وقد يكونُ معَها استغناءٌ وعدمُ احتياجٍ وقد لا يتحقق معَها ذلك، وأمّا الاستغناءُ فإنَّه يشملُ الغِنى بالمالِ والعقلِ والزَّوج والحسَبِ

(1) مجير الدين الحنبلي، فتح الرحمن: 7/ 284.
(2) الهرري، حدائق الروح والريحان: 31/ 123.
(3) الفيومي، المصباح المنير: (ثرى).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ثرى).

والدّين والمُروءة ... الخ، فيَلتقي الاستغناءُ بالإثراءِ في المالِ الوَفيرِ الَّذي يُحقّقُ الاستغناءَ لصاحبِهِ، وقد تتحقَّقُ الوَفرةُ الماليّةُ ويكونُ هنالك احتياجٌ، وقد يتحقّقُ الاستغناءُ من دونِ وفرةٍ ماليَّة، فالعلاقةُ بينَهُما العمومُ والخصوصُ الوجهيُّ، ولذا عبَّر النظمُ بالاستغناءِ دونَ الإثراءِ في قولِهِ تعالى: ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ﴾؛ لأنَّه مُستغنٍ عن الإيمانِ والدينِ الحقِّ بما يتوهّمُهُ مُغنياً من مالٍ وبنين وعقلٍ ودينٍ باطِل.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والستون،
سورة النَّازعَات من الآية 27 إلى سورة الأعْلى الآية 05
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والستون، سورة النَّازعَات من الآية 27 إلى سورة الأعْلى الآية 05
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 66 ، 812 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-643-45-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 66 : المجلد السادس والستون، سورة النَّازعَات من الآية 27 إلى سورة الأعْلى الآية 05.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-643-45-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6448894 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"